



Contents lists available at Academic Scientific Journal
<http://www.iasj.net>

Journal of Historical and Cultural Studies

ISSN:2023- 1116



British policy towards Zanzibar 1856 – 1870

Asst .Prof Dr. Ahmed Saleh Khalifa *

University of Anbar / Faculty of Arts

Dr.. Mosleh Mohamed Abdel – Issawi

University of Anbar / Faculty of Arts

Article info.

Article history:

- Received 7/3/2016
- Accepted 5/4/2016
- Available online :16/3/2019

Keywords:

- Zanzibar
- Muscat`s
- Oman

Abstract:

There were many reasons for the British interest Zanzibar. Major among these reasons in the Saeeds seizure of Zanzibar. In view of their good relationship with the Saeeds the British tries to dominate the whole region under the pretext of fighting slave trade.

The British took advantage of conflicts among the heirs of Saeed after his death to create problems over the question of Muscat`s ascendancy over Zanzibar . The dispute between Sultan Majid and his brother Sultan Thwaini after the latter`s attempt to take over Zanzibar gave the British the chance to divide Oman between the two warring brothers as the major step in the way to the separation of Zanzibar from Muscat

* E- mail: alayubicenter@yahoo.com

السياسة البريطانية تجاه زنجبار 1856م - 1870م

جامعة الأنبار/ كلية الآداب

أ.م.د. أحمد صالح خليفة

جامعة الأنبار/ كلية الآداب

د. مصلح محمد عبد العيساوي

معلومات البحث	الخلاصة:
تواريخ البحث:	أسهمت أسباب عديدة في توجه بريطانيا نحو بريطانيا نحو زنجبار ويأتي في
- الاستلام: 2016/3/7	مقدمتها سيطرة البو سعيد على زنجبار وعلاقة بريطانيا مع البوسعيد والتي حاولت
- القبول: 2016/4/5	بريطانيا عن طريق ذلك أحكام سيطرتها على المنطقة بحجة محاربتها تجارة الرقيق.
- النشر المباشر: 2019/3/16	استغلت بريطانيا الخلاف بين أبناء السيد سعيد بعد وفاته لتأجيج الخلاف حول
	تبعية زنجبار لمسقط فضلاً عن الخلاف الذي نشب بين السلطان ماجد وأخيه السلطان
	ثويني ومحاولة السلطان ثويني ضم زنجبار بالقوة لمسقط، وموقف بريطانيا من ذلك
	الخلاف والذي حسم بتدخل بريطانيا بتقسيم الدولة العمانية على الأخوين وجعل الارتباط
	بينهما مادياً تمهيداً لانفصال زنجبار واستقلالها عن مسقط .
الكلمات المفتاحية:	
- زنجبار	
- مسقط	
- سلطنة عمان	

تمهيد

التوجه البريطاني نحو زنجبار 1839م – 1856م

لم تول بريطانيا اهتماماً واسعاً في علاقاتها مع شرق أفريقيا إلا في بداية القرن التاسع عشر لاسيما بعد توقيع معاهدة تجارة الرقيق مع السيد سعيد بن سلطان عام 1822م التي بموجبها منحت بريطانيا حق تفتيش السفن في مياه شرق أفريقيا⁽¹⁾.

تركز الاهتمام البريطاني على الساحل الشرقي لأفريقيا بعد تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها التجارية مع شرق أفريقيا وتوقيعها معاهدة عام 1833م مع زنجبار حصلت بموجبها على امتيازات كثيرة في زنجبار وشرق أفريقيا⁽²⁾. مما دفع بريطانيا إلى التصدي للنشاطات الأمريكية وتحذير السيد سعيد بن سلطان من الأطماع الأمريكية في شرق أفريقيا، فضلاً عن قلق الحكومة البريطانية من التقارب بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع السيد سعيد إلى إرسال مندوبه علي ناصر إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية ومقابلة الملك البريطاني وليام الرابع William IV 1765م – 1837م⁽³⁾. قد رفض استقباله لعدم حملته الأوراق التي تثبت صفته الرسمية⁽⁴⁾.

انتهر السيد سعيد بن سلطان فرصة اعتلاء الملكة فكتوريا Victoria 1819م – 1901م⁽⁵⁾. عرش بريطانيا فبادر إلى إرسال التاجر البريطاني روبرت كوجان Robeart Cogan⁽⁶⁾. لينوب عنه في تهنة ملكة بريطانيا والطلب من الحكومة البريطانية تعيين كوجان ممثلاً للسلطان لدى الحكومة البريطانية، غير أن الحكومة البريطانية رفضت أن يمثل السلطان أحد المواطنين البريطانيين، لكنها قبلت فكرة إنشاء علاقات رسمية مع شرق أفريقيا لاسيما بعد أن بين كوجان أهميتها من الناحية السياسية والاستراتيجية، وفوضت كوجان إجراء مفاوضات مع السيد سعيد بن سلطان لعقد معاهدة صداقة وتجارة مع زنجبار⁽⁷⁾.

وبعد مفاوضات بين كوجان والسيد سعيد بن سلطان وقع الطرفان معاهدة صداقة وتجارة بين بريطانيا وزنجبار في 31 مايس 1839م مثل الجانب البريطاني كوجان ومثل السلطان كل من حسن إبراهيم، وعلي بن ناصر⁽⁸⁾. تضمنت معاهدة 1839م سبعة عشر بنداً، أكدت حرية

التبادل التجاري وتحديد الرسوم الكمركية لكلا الطرفين بنسبة 5% وكذلك حق تعيين القناصل لكل منهما⁽⁹⁾.

ترتب على معاهدة عام 1839 م افتتاح أول قنصلية بريطانية في زنجبار عام 1841م وتعيين "أكتنز همرتون Atkins Hamerton" أول قنصل بريطاني في شرق أفريقيا⁽¹⁰⁾.

تمكن همرتون من ممارسة دور مهم بالعلاقات التجارية والسياسية بين بريطانيا وزنجبار، وأصبحت علاقاته مع السيد سعيد وثيقة إلى درجة أخذ يستشيريه في الأمور المهمة وينوب عنه في إدارة زنجبار في حالة غيابه، إلا أن تلك العلاقة أصابها نوع من الفتور في بعض الأوقات⁽¹¹⁾. وكان للقنصلية البريطانية في زنجبار دور أساسي في خدمة المصالح البريطانية وتشجيع الرعايا البريطانيين من الهنود على ممارسة أعمالهم التجارية بشكل واسع وحرية تامة وهذا ما أدى إلى منافسة ومضايقة التجار العرب في زنجبار⁽¹²⁾.

لذا طالب التجار العرب في زنجبار من السيد سعيد بوضع حد للتجار الأجانب وتقييد حركتهم إلا أنه تجاهل مطالبهم وذلك من باب التودد والتقارب إلى بريطاني⁽¹³⁾.

سعت بريطانيا إلى تشديد قبضتها على شرق أفريقيا بحجة محاربتها تجارة الرقيق وكان للدور الذي اتخذته همرتون ضد تجارة الرقيق أثر مهم في دفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ موقف حاسم تجاه سلطنة زنجبار لإنهاء تلك التجارة⁽¹⁴⁾.

ونتيجة التقارير التي أرسلها همرتون إلى حكومته عن تزايد تجارة الرقيق في شرق أفريقيا وعدم فاعلية القرارات التي اتخذتها الحكومة البريطانية بشأن تلك التجارة فأرسلت الحكومة البريطانية مسودة اتفاقية بشأن تجارة الرقيق لتسليمها إلى السيد سعيد، وفي تشرين الأول 1845م وقع كل من السيد سعيد وهمرتون على الاتفاقية⁽¹⁵⁾. وبموجب تلك الاتفاقية قبلت بريطانيا تحريم تجارة الرقيق بين أفريقيا والدول الإسلامية في آسيا على أن تبقى سارية بين الموانئ الأفريقية⁽¹⁶⁾.

وكان لاتفاقية عام 1845م آثار سلبية على زنجبار إذ تقلصت واردات الخزينة فضلاً عن تعطيل السفن التي كانت تحمل الرقيق بين الموانئ وبذلك دفع السيد سعيد ثمناً باهضاً لصدافته مع بريطانيا التي أخذت تمارس حق التفتيش على السفن التابعة له حتى في المياه لأفريقية⁽¹⁷⁾.

وعلى أثر توقيع اتفاقية عام 1845م تدهورت العلاقة بين السيد سعيد وهمرتون إلى درجة أنه طلب بعزله من القنصلية البريطانية في زنجبار، إلا أن تدهور الأوضاع الداخلية التي تعرض لها السيد سعيد والتي أصبحت تهدد سلطته في جميع المناطق التابعة له من جراء موافقته على اتفاقية عام 1845م جعلته يستسلم للسياسة البريطانية⁽¹⁸⁾.

يتبين مما تقدم أن السيد سعيد قدم التنازلات للحكومة البريطانية واسترضاءً لها على أمل أن تساعد في تحقيق طموحاته السياسية وأحلامه التوسعية في شرق أفريقيا، والمحافظة على

أملاكه ضد أي تدخل أوروبي وأن تحافظ بريطانيا على تماسك دولته بعد وفاته واستمرار الوراثة في أبنائه إلا أن صداقة بريطانيا كلفته ثمناً باهضاً إذ أن بريطانيا على عكس ما توقع منها، فهم الذين عملوا على تمزيق الدولة العمانية وتقسيمها بعد وفاته.

1- دور بريطانيا في الخلاف بين السلطان ماجد وأخيه السلطان ثويني على حكم زنجبار.

أحدثت وفاة السيد سعيد فراغاً سياسياً في الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والأفريقي، وعمل على تقسيم دولته عام 1844م تقسيماً إدارياً بين أبنائه فعين ابنه خالد ممثلاً عنه في زنجبار وابنه ثويني ممثلاً عنه في عمان وبعد وفاة خالد عام 1854م تم تعيين السيد ماجد خلفاً له في حكم زنجبار⁽¹⁹⁾.

لم يحسم السيد سعيد مسألة من سيخلفه في حكم دولته بشطريها الآسيوي والأفريقي وهذا ما سبب النزاع بين ولديه السيد ماجد الذي تمسك بحكم زنجبار والسيد ثويني الذي عد نفسه الحاكم الشرعي على جميع أجزاء الدولة العمانية بصفته الابن الأكبر للسيد سعيد، علماً أن المذهب الإباضي في عمان يعتمد على الانتخاب ولا يجوز الوراثة في الحكم⁽²⁰⁾.

حاول السيد ثويني المحافظة على وحدة الدولة العمانية تحت سلطته وسوغ مطالبته بالتمسك بوحدة الدولة العمانية وحقه في تسلم السلطة على وفق المسوغات الآتية:

1- إنَّ السيد سعيد بن سلطان حينما عينه حاكماً على عمان وعين ماجداً على زنجبار لم يقصد بذلك تقسيم الدولة العمانية بينهما بعد وفاته بل أراد بذلك سد الفراغ الإداري في حالة غيابه، ومنحهم الفرصة لممارسة شؤون الحكم والإدارة⁽²¹⁾.

2- إنَّ التقاليد العربية لا تخول السيد سعيد بصفته حاكم على عمان الحق في فصل الجزء الأفريقي عن الجزء الآسيوي، والقرار في هذا الموضوع من حق الشعب العماني وحده، وعلى هذا الأساس عدَّ السيد ثويني نفسه الحاكم الشرعي على جميع الدولة العثمانية لاسيما بعد مبايعته من لدن الشعب العماني⁽²²⁾.

حاول السيد ثويني حل تلك المشكلة مع أخيه السيد ماجد دون تدخل الحكومة البريطانية فأرسل ابن عمه محمد بن سالم وأخيه محمد بن سعيد في الثالث والعشرين من شهر شباط 1857م إلى زنجبار للتفاوض مع السيد ماجد حول المشاكل بين الأخوين، لاسيما المساعدات المالية لعمان والمسائل المتعلقة بالحكم⁽²³⁾.

وتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين يتم بموجبه دفع السيد ماجد مبلغاً قدره 40,000 ريال نمساوي إلى مسقط سنوياً، أما ما يتعلق بشأن المباحثات حول وراثة الحكم على أجزاء الدولة العمانية فلم تكن واضحة⁽²⁴⁾.

وافق السيد ماجد على دفع الإعانة السنوية لأخيه السيد ثويني مقابل الاعتراف به حاكماً على زنجبار وتوابعها، وافق السيد ثويني على تلك التسوية بسبب الضائقة المالية التي أصبحت تعاني منها عمان وحاجة ثويني إلى الأموال لتسديد الإيجار السنوي للحكومة الفارسية عن بعض الموانئ المستأجرة على الساحل الشرقي للخليج العربي منذ عهد السيد سعيد بن سلطان فضلاً عن التزامه بدفع الزكاة السنوية للسعوديين التي تصل إلى 20,000 ريال سنوياً⁽²⁵⁾.

لم تستمر التسوية طويلاً بين الأخوين، إذ سرعان ما عاد الخلاف بينهما من جديد لاسيما فيما يتعلق بتغيير طبيعة المساعدة المالية المقدمة من زنجبار إلى مسقط إذ عد السيد ماجد الإعانة بمثابة التعويض لأخيه ثويني دليلاً على تبعية زنجبار لعمان⁽²⁶⁾. ودفع هذا الاختلاف في تفسير السيد ماجد إلى قطع الإعانة السنوية عن مسقط في بداية عام 1858م⁽²⁷⁾. فضلاً عن ذلك توجد أسباب أخرى دفعت السيد ماجد إلى قطع الإعانة منها⁽²⁸⁾:

1- الظروف المالية التي أصبحت تعاني منها زنجبار نتيجة انخفاض الضرائب الكمركية بعد إلغاء تجارة الرقيق في شرق أفريقيا وهذا ما انعكس على الميزانية العامة لزنجبار وأصبح السيد ماجد مديناً للمزارعين وتجار بومباي.

2- عدم التزام السيد ثويني بدفع مبلغ قدره 10,000 روبية إلى السيد تركي حاكم صحار بحسب الاتفاق المبرم.

3- انشغال السيد ثويني بالصراعات الداخلية في عمان والنزاع بينه وبين أخيه تركي على السلطة في عمان.

2- حملة السلطان ثويني على زنجبار عام 1859م.

بعد أن تمكن السيد ثويني من التغلب على المشاكل الداخلية في عمان وتثبيت حكمه بدأ بالمطالبة بتوحيد الدولة العمانية بشطريها الأسيوي والأفريقي تحت سلطته⁽²⁹⁾. وفي 20 تشرين الثاني 1859م بدأت أول مطالبة بحكم زنجبار عندما أرسل مندوبة حاجي عبدالله الشيخ علي⁽³⁰⁾. إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي الكابتن فيكس جونز Captain Felix John يخبره عن تصرفات السيد ماجد حاكم زنجبار الذي ابتعد عن الطريق الذي اختطه له والده وتدل تصرفاته عن نيته بالانفصال عن الدولة الأم عمان⁽³¹⁾. وأدى ذلك إلى توسيع شقة الخلاف بين الأخوين وفي تشرين الأول 1858م بدأ السيد ثويني يعد العدة لتجهيز حملة عسكرية على أخيه السيد ماجد حاكم زنجبار متخذاً من قطع الإعانة السنوية لمسقط سبباً لحملته وسعي ثويني إلى كسب زعماء القبائل إلى جانبه عن طريق الإغراءات المالية لهم⁽³²⁾.

قرر السيد ثويني التوجه إلى زنجبار في 12 كانون 1859م على رأس حملة بحرية تتألف من 2,500 مقاتل وعدد من السفن الكبيرة مثل كارولين والرحماني والكورفينت ونحو اثني عشرة سفينة صغيرة⁽³³⁾.

الأمر الذي دفع القائم بأعمال المقيم البريطاني في مسقط حزقييل بن يوسف بتسريب أخبار الحملة وفي 3 تشرين الثاني 1858م بعث برسالة إلى أندرسن Anderson سكرتير حكومة الهند تحدث فيها عن استعدادات السيد ثويني للتحرك إلى زنجبار وكشف التعاون الحاصل بين ثويني والفرنسيين الذين يحاولون الحصول على بعض الأراضي في شرق أفريقيا والعمل على إحياء تجارة الرقيق لحاجتها الماسة إلى العمال للعمل في المستعمرات التي ضمتها مؤخراً فضلاً عن زيادة نشاطها التجاري مع شرق أفريقيا في خمسينات القرن التاسع عشر⁽³⁴⁾.

كانت أهداف حملة السيد ثويني بإعادة وحدة الدولة العمانية يتعارض مع أهداف السياسة البريطانية القائمة على الوقوف بوجه أي مشروع اتحادي في المنطقة والعمل على التجزئة لخدمة مصالحها الاستعمارية، وضمان سيطرتها على طرق الملاحة البحرية التجارية المؤدية إلى الهند⁽³⁵⁾.

اتخذت الحكومة البريطانية عدة إجراءات لإفشال مشروع السيد ثويني فوجهت ثلاث رسائل في السابع من كانون الثاني 1859م، الرسالة الأولى إلى حكومة الهند تخبرها باستعدادات السيد ثويني العسكرية على زنجبار، وجهت الرسالة الثانية إلى الكابتن جونز المقيم البريطاني في الخليج العربي للتوجه إلى مسقط والتصدي لتحركات السيد ثويني وإقناعه بعدم استخدام العنف ضد أخيه السيد ماجد حاكم زنجبار، ووضع السفن البريطانية في بوشهر في حالة تأهب وإرسال الطراد البريطاني "Assays" إلى زنجبار لمنع الحملة من مواصلة مسيرها⁽³⁶⁾. أما الرسالة الثالثة فوجهت إلى القنصل البريطاني في زنجبار "Rigby" تخبره باستعدادات السيد ثويني العسكرية على زنجبار ومما زاد من تحركات حكومة الهند لإيقاف حملة السيد ثويني هو الدعم الفرنسي لتلك الحملة⁽³⁷⁾. وقبل وصول جواب حكومة الهند إلى بريطانيا وصلت معلومات من حزقييل بن يوسف حول تحرك حملة ثويني من مسقط وأصبحت عند رأس الحد نقطة الإبحار إلى زنجبار⁽³⁸⁾. ولتفادي عدم وصول التعليمات في الوقت المناسب إلى المقيم البريطاني جونز أرسل حاكم بومباي اللورد الفنستون Alvinston الكونيل رسل Col Russer السكرتير العسكري لحاكم بومباي على ظهر السفينة بنجاب Punjab حاملاً رسالة إلى السيد ثويني تتضمن الاقتراح بعرض مسألة المطالبة بحكم زنجبار على الحكومة البريطانية من أجل التحكيم وتسوية النزاع بينه وبين أخيه السيد ماجد بشكل عادل⁽³⁹⁾.

وعند منطقة الابرار إلى زنجبار في رأس الحد قابل " رسل " السيد ثويني وسلمه رسالة حاكم بومباي. وبعد إطلاع السيد ثويني على الرسالة وما تضمنت من نصائح بعدم القيام بحملة بحرية على زنجبار، فضلاً عن الاستعدادات البريطانية ووضع السفن في حالة تأهب اضطر السيد ثويني إلى الاستجابة لرغبة حاكم بومباي والقبول بالمقترح البريطاني وأبلغ السيد ثويني الكولونيل رسل بإيقاف الحملة والعودة إلى مسقط واستدعاء المراكب الشراعية التي أبحرت إلى زنجبار بالعودة إلى مسقط⁽⁴⁰⁾.

سلم السيد ثويني الكولونيل رسل إلى حاكم بومباي رداً على رسالته تضمنت المطالب الآتية⁽⁴¹⁾.

- 1- أن تكون هناك دولة موحدة من دون تقسيم وتكون زنجبار تابعة لمسقط.
- 2- أن يدفع السيد ماجد 40,000 ريال نمساوياً، وفي حالة حدوث أي اعتداء على عمان تلتزم زنجبار بتقديم العون.
- 3- أن يسلم ماجد ممتلكات الأيتام في زنجبار وأن تودع لدى شخص مؤتمن.
- 4- على السيد ماجد أن يتعهد بدفع كافة الخسائر التي تترتب عليه من تكاليف إرسال الجيش جراء معارضته وعصيانه.

وقد اثار شروط السيد ثويني تساؤلات كثيرة لدى حكومة بومباي، فطلبت من السيد ثويني بتوضيح الشروط التي بعث بيها وهل كانت تقوم على أساس وصية تركها والده أم على أساس التقاليد العربية السائدة في عمان، وهل زنجبار قادرة على الالتزام بدفع الإعانة السنوية لمسقط، وبذلك أوعزت حكومة بومباي إلى القنصل البريطاني في زنجبار " ركي " للرد على تلك الشروط⁽⁴²⁾.

وجاء في تقرير القنصل البريطاني " ركي " بشأن عادات شيوخ العرب بمسألة وراثة " الحكم أنه ليس هناك اعتراف بقانون حق الابن الأكبر، وأن الاختيار من قبل القبيلة هو الحق الوحيد، وعموماً فعند وفاة أحد شيوخ القبائل يتم اختيار الابن الذي له تأثير كبير في القبيلة وعلى هذا الأساس تم اختيار الإمام سعيد بن سلطان وإقصاء الأخ الأكبر ولتجنب الخلاف الذي قد يحدث بين أبناء السيد سعيد بعد وفاته عمل خلال حياته على تقسيم الأراضي الواقعة تحت سلطاته بين أبنائه ولم ير ضرورة لأي وصية مكتوبة حول هذا الموضوع" أما بشأن تبعية زنجبار لمسقط فكتب ركي ما يأتي:

إذ أشار أن السيد سعيد عين ابنه خالد ليرث ممتلكاته الأفريقية وابنه ثويني ليرث ممتلكاته العربي، وكان من الواضح أنه لم يكن في نية سموه أن تكون زنجبار رافداً لمسقط، بل أن الدولتين تكونان مستقلتين بالكامل عن بعضهما، وعند وفاة ابنه خالد في 7 تشرين الثاني

1857م تجاوز سموه اثنين من أبنائه وعين ابنه الرابع السيد ماجد ليخلف أخيه وعين ابنه الرابع السيد ماجد ليخلف أخيه المتوفى في حكم الممتلكات الأفريقية⁽⁴³⁾.

وعلى الرغم من أن تقرير القنصل البريطاني في زنجبار الذي جاء مفنداً لادعاءات السيد ثويني في حكم زنجبار رأّت الحكومة البريطانية أن وقوع الحرب بين الأخوين يعرض مصالحها وخطوط مواصلاتها البحرية إلى الهند للخطر.

عرضت الحكومة البريطانية في ظل ذلك التوتر بين الطرفين وساطتها على الأخوين وتحت إلحاح حاكم بومباي عن طريق القنصل البريطاني في زنجبار والمندوب البريطاني في مسقط قبل كل من السيد ماجد والسيد ثويني الوساطة البريطانية لتسوية النزاع بينهما فقبل الأخوين بالدور البريطاني للتحكيم بينهم⁽⁴⁴⁾.

3- دور بريطانيا في تقسيم الدولة العمانية وبعثة كوجلان عام 1860م .

بعد موافقة كل من السيد ثويني والسيد ماجد على الوساطة وتسوية الخلاف بينهما بطريقة سلمية قرر الحاكم البريطاني في بومباي تأليف لجنة للتحقيق في النزاع بين الأخوين، وأسندت رئاسة اللجنة إلى المقيم البريطاني في عدن " كوجلان Coghlan " يعاونه القس بيرسي بادجر Percy Babger⁽⁴⁵⁾. المستشرق والمتخصص باللغة العربية والفارسية لدى حكومة بومباي، وتولت اللجنة مهمة بحث أسباب النزاع القائم بين مسقط وزنجبار والخروج بقرارات لتسوية الأزمة بين الأخوين⁽⁴⁶⁾.

باشرت اللجنة عملها بالتحقيق في النزاع بين الأخوين في الثاني عشر من حزيران 1860م وقامت بزيارة مسقط وأمضى أعضاؤها تسعة أيام في مباحثات مستمرة مع السيد ثويني لسماع آرائه وحججه في الادعاء بالسلطة على جميع أجزاء الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والأفريقي⁽⁴⁷⁾.

ومن أبرز الحجج التي ادعى بها السيد ثويني للجنة التحقيق هي:

1- بما أن السيد ثويني هو الابن الأكبر للسيد سعيد بن سلطان فمن حقه تسلم السلطة بعد وفاة والده على جميع أجزاء الدولة العمانية⁽⁴⁸⁾.

2- لكونه حاكماً لعمان (الدولة الأم) فهذا يعطيه الشرعية لحكم جميع ملحقات الدولة العمانية في الجزء الآسيوي والأفريقي⁽⁴⁹⁾.

3- أكد السيد ثويني أن التقسيم الذي حدث عام 1844م في حياة والده كانت جزاءً من الإجراءات الإدارية ولم تكن تعني تقسيماً للبلاد⁽⁵⁰⁾.

4- ليس من حق والده التنازل عن ممتلكات الدولة أو تقسيمها، لأن التقاليد العربية ترفض ذلك⁽⁵¹⁾.

وبعد سماع لجنة التحقيق آراء السيد ثويني والإطلاع على حججه المقدمة تحركت اللجنة إلى زنجبار لسماع أقوال السيد ماجد بن سعيد وآراء القنصل البريطاني في زنجبار بشأن النزاع القائم بين مسقط وزنجبار⁽⁵²⁾ وكانت أهم الادعاءات التي استند إليها السيد ماجد خلال مباحثاته مع لجنة التحقيق هي الآتي⁽⁵³⁾:

- 1- أنه تمت مبايعته من قبل زعماء القبائل ورجال الدين في زنجبار.
- 2- استند إلى رسالة السيد سعيد إلى اللورد أبردين وزير خارجية بريطانيا عام 1844م بتقسيم ممتلكاته على ابنائه وتعيينه حاكماً على زنجبار بعد أخيه خالد عام 1854م.
- 3- اعتراف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بالسيد ماجد حاكماً على زنجبار بعد وفاة السيد سعيد.

4- اعتراف السيد ثويني به حاكماً على زنجبار وذلك من خلال إرسال مبعوثه محمد بن سالم إلى زنجبار والتفاوض مع السيد ماجد حول المعونة السنوية المقدمة إلى مسقط.

وبعد اطلاع لجنة التحقيق على آراء وحجج السيد ماجد فيما يتعلق بحقه في حكم زنجبار انتقلت اللجنة لسماع القنصل البريطاني في زنجبار وجاءت آراء متطابقة مع آراء السيد ماجد فضلاً عن ذلك أكد القنصل البريطاني إلى اللجنة وجود رسالة للسيد سعيد أطلع عليها من قبل همرتون الذي كان وثيق الصلة بالسيد سعيد وتؤكد الرسالة الإجراءات التي قام بها السيد سعيد بتقسيم دولته بين ولديه ثويني في عُمان وماجد في زنجبار، كما أكد القنصل البريطاني إلى اللجنة بأن السيد ماجد حاز على حب الرعاية له وقدرته على القيام بمسؤوليات الحكم⁽⁵⁴⁾.

ويبدو من خلال الأدلة والآراء المقدمة إلى لجنة التحقيق من لدن السيد ثويني والسيد ماجد، كان كوجلان مقتنعاً بأرجحية الأدلة التي تثبت حقوق السيد ثويني بالحكم على جميع أجزاء الدولة العُمانية بشطريها الآسيوي والأفريقي، إلا أنه كان مضطراً إلى أن يناقش ما توصلت إليه اللجنة من حقائق وذلك لتنفيذ التعليمات التي تلقاها من حكومة الهند قبل مباشرة اللجنة مهماتها في كل من مسقط وزنجبار⁽⁵⁵⁾.

بعد انتهاء لجنة التحقيق المكلفة بتسوية النزاع وإطلاعها على الآراء والحجج المقدمة من الطرفين أعدت تقريرها النهائي الذي تضمن الفصل بين شطري الدولة العُمانية، وجاء التقرير منسجماً مع أهداف السياسة البريطانية بأن تقوم دولة محلية في غرب المحيط الهندي لتأمين مواصلاتها مع الهند، كما أن الانفصال سيسهل عليها فرض سيطرتها على الدولة العمانية⁽⁵⁶⁾.

وتضمن تقرير اللجنة التوصيات الآتية:

- 1- أن يتم إعلان السيد ماجد بن سعيد حاكماً لزنجبار وتوابعها الأفريقية العائدة إلى السيد سعيد بن سلطان.

2- عدم السماح لحكومة مسقط أو زعماء القبائل في عُمان بالتدخل في شؤون الحكم في زنجبار⁽⁵⁷⁾.

3- أن يلتزم السيد ماجد بدفع معونة مالية إلى السيد ثويني 40,000 ريال نمساوي كتعويض عن ادعاءاته في زنجبار، ويدفع كذلك المتأخرات عن هذه المعونة التي كانت توقفت منذ عام 1859م وقدر مبلغ تلك المتأخرات بـ 80,000 ريال نمساوي⁽⁵⁸⁾.

4- أن تُعدّ المعون التي تدفع من قبل زنجبار إلى مسقط التزاماً مستمراً لا يجوز قطعها إلا في حالة واحدة وهي حدوث اعتداء من حاكم مسقط على حاكم زنجبار.

5- السماح للسيد برغش بن سعيد المقيم حالياً في بومباي بالعودة إلى زنجبار بعد أن هدأت الأمور بين مسقط وزنجبار.

6- تُعدّ اتفاقيات خاصة بمنع تجارة الرقيق مع كل من مسقط وزنجبار إلى جانب تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما⁽⁵⁹⁾.

4- تحكيم كانج عام 1861م.

أصدر اللورد كاننج Lord Cannong⁽⁶⁰⁾ الحاكم العام في الهند قراراً للتحكيم في سنة 1861م على ضوء التقرير الذي قدمته بعثة كوجلان الذي جاء منسجماً مع أهداف السياسة البريطانية إذ تضمنت إنهاء النزاع بين أولاد السيد سعيد وانفصال زنجبار عن مسقط⁽⁶¹⁾، بموجب قرار الانفصال منح السيد ماجد والسيد ثويني لقب سلطان وكلف برسي بادجر بإبلاغ السيد ثويني بالقرارات التي اتخذت بذلك الشأن في حين كلف القنصل البريطاني في زنجبار بإبلاغ السيد ماجد بتلك القرارات⁽⁶²⁾.

وعلى ضوء ذلك بعث الحاكم العام في الهند برسالتين بمضمون واحد لكل من السلطان ثويني والسلطان ماجد جاء فيهما ما يأتي:

"إنني مطمئن إن هذه الشروط عادلة ومشرفة لكل منكما وكما إنكما قبلتما تحكيمي طوعية وبشكل جدي، فإنني أتوقع منكما أن تلتزما به بسرور وإخلاص، وإنها ستطبق من دون تأخير وأن دفع 40,000 ريال يجب أن لا يفهم بأنه اعتراف بتبعية زنجبار لمسقط، ولا يعد مجرد أمر شخصي بين سموكم وبين أخيك السيد ماجد بل أنها ستمتد إلى ورثة كل منكما، وتعدّ ترتيباً نهائياً وأن يعدّ ذلك تسوية تتعلق بالميراثين المتأئين من والدهما سمو الراحل السيد سعيد الصديق المبجل للحكومة البريطانية وهما الميراثان اللذان يعدّان من الآن فصاعداً متميزين ومنفصلين"⁽⁶³⁾.

وبلك استطاعت بريطانيا تفتيت الدولة العثمانية وتدمير اقتصادها الذي كان يعتمد بشكل أساسي على القسم الأفريقي، وهذا مكنها من فرض سيطرتها على زنجبار والتحكم بسلطان مسقط

وتعزيز وجودها في المنطقة⁽⁶⁴⁾. على الرغم من استياء السيد ثويني لما تم التوصل إليه من القرارات التي أدت إلى انفصال زنجبار عن التبعية العمانية، إلا أنه عبر عن رضاه بذلك النتيجة بيد أنه اصطدم بتعنت الحكومة البريطانية التي كانت تراعي الضرورة وليست العدالة⁽⁶⁵⁾. وبذلك وجه السلطان ثويني في 2 مايس 1861م رسالة إلى الحاكم العام في الهند تضمنت:

" بعد التحية تشرفنا باستلام خطابكم الموقر وقد سررنا بمحتوياته أن ما صرحتم به سيادتكم يرضينا تماماً وبشكل خاص ما يتعلق بقراركم في التحكيم بيننا وبين شقيقنا ماجد. إننا نقبل ذلك قلبياً ولا نعلم كيف يمكننا أن نعبر عن أسفنا على ما سببناه لكم من متاعب جمه وعن تقديرنا للطف الذي تم إظهاره نحونا في هذه المسألة نشكر الله على جهودكم نيابة عنا راجين أن يكافئكم عن نواياكم الطيبة وأن تبقوا دوماً ذخراً لنا، كما نرجو أيضاً أن يستمر حبنا المخلص للحكومة البريطانية العظيمة وأن يزداد باستمرار، كذلك أن تبقى دوماً عاطفتكم الخالصة وعنايتكم النبيلة موجهة نحونا ولا نحرم منها أبداً، أما فيما يتعلق بشقيقنا ماجد فإننا ندعو الله أن لا يصيبه شيء من جانبنا ما دمنا أحياء إلا الرأفة والنية الحسنة المخلصة، فضلاً عن ذلك نعتمد ضمناً على تحكيمكم بيننا (كونه قد نفذ) وأخيراً نرجو أن تكونوا ذخراً لأعلى درجات الشرف وأن تتمتعوا بالصحة والعافية، نبعث لكم بالتحيات والسلام"⁽⁶⁶⁾.

بعد تسليم رسالة اللورد كاننج الخاصة بقرار التحكيم إلى السلطان ماجد بن سعيد عن طريق القنصل البريطاني في زنجبار عبر السيد ماجد عن رضاه التام بشروط التحكيم إلا أنه لم يبد ارتياحاً لما اتخذ من قرارات خاصة بدفع الأموال المتأخرة لمسقط وأكد للكولونيل ركي أنه لا يستطيع تأمين مبلغ 80,000 ريال لسد المتأخر عن سنتين كاملتين⁽⁶⁷⁾. رد السلطان ماجد بن سعيد على رسالة الحاكم العام للهند كاننج التي تضمنت:-

" بعد التحية، أرغب في التعبير عن امتناني لاستلام رسالة الحاكم العام في الهند وسعادة حاكم بومباي اللتين تتقلان لي خبر تسوية النزاع القائم بيني وبين أخي ثويني بخصوص القرار بأن أدفع لأخي ثويني مبلغاً قدره 40,000 ريال سنوياً وكذلك مبلغ 80,000 ريال متأخرات عن سنتين، إنني أوافق على دفع هذي المبلغين، وإنني أقبل وأرضى بشروط القرار وأنها ملزمة لي وأنها رغبة الحكومة البريطانية في أن يكون كل واحد منا أي أنا وأخي ثويني، مستقلاً في الأرض التابعة له وسلطاناً على رعاياه، أي أن زنجبار و (الجزيرتين بمبا وماقبا) والأراضي الواقعة على القارة الأفريقية التابعة لها ستكون خاضعة لي، وإن مسقط وتوابعها مع أرض عُمان ستكون تابعة لأخي ثويني، وأن نعيش بسلام وبحلف ودي كل واحد مع الآخر، كما هو معتاد بين الأخوة، وإن شاء الله سيكون الأمر كذلك، وإنني أشعر بامتنان كبير للحكومة البريطانية على عطفها وفضلها، وعلى أنها جنبت الأراضي الخاضعة لسلطاني الاضطرابات وأعمال العنف، ولن أنسى ما حييت

العطف الذي أظهرته نحوي. وما أرغبه منكم الآن هو أن تذكروا اللورد كاننج الحاكم العام في الهند هو أن عليه أن يقرر أن تسوية دفعه مبلغ 40,000 ريال سنوياً إلى أخي ثويني كما يأتي: أن تدفع 20,000 ريال كل سنة في الموسم (حوالي نيسان عند هبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية) وعشرين ألف ريال أخرى يستحق دفعها كل عام بين شهري (أيلول، تشرين الأول) عندما تجمع الأرباح السنوية وتدفع عائدات الكمارك) وبالطريقة التي اتفق عليها سابقاً عندما أجريت الترتيبات عبر ابن عمي محمد بن سالم المتعلقة بدفع 40,000 ريال سنوياً وبخصوص مبلغ الـ 80,000 ريال متأخرات السنوات الفائتة فإنها ستدفع بأسرع وقت ممكن هذا ما أرغبه من صداقة الحكومة وإنني رهن إشارتكم في كل ما ترغبونه مني⁽⁶⁸⁾.

5- التصريح البريطاني- الفرنسي المشترك عام 1862م

أثار تصريح كاننج عام 1861م ردود فعل على مستوى العلاقات الفرنسية - البريطانية لما للدولتين من مصالح في عمان وزنجبار ونتيجة للتفاهم بينهما في وجهات النظر حول الكثير من المشكلات العالمية⁽⁶⁹⁾. وكانت فرنسا تخشى من استحواذ بريطانيا على الامتيازات ونفوذها الواسع في زنجبار طالما وقفت إلى جانب السيد ماجد وعملت على تحقيق أهدافه بالانفصال عن مسقط والتخلص من أطماع أخيه ثويني⁽⁷⁰⁾.

أخذت بريطانيا تراقب الأنشطة التي قام بها الفرنسيون في زنجبار ومنها استئجار مبنى كبير في وسط زنجبار لاتخاذ مستشفًى للبحارة الفرنسيين، وبذلك احتج وزير الخارجية البريطاني اللورد جون رسل John Russel⁽⁷¹⁾. الذي وجه خطاباً إلى الحكومة الفرنسية عن طريق المستر كولي Cowley السفير البريطاني في باريس لكي يوضح للحكومة الفرنسية أن حكومته لن تتغاضى عن أية محاولة للقضاء على استقلال زنجبار أو سيطرة أي دولة عليها⁽⁷²⁾.

غير أن وزير خارجية فرنسا توفونيل Thouvenel أخبر السفير البريطاني في باريس بأن المخاوف البريطانية لا أساس لها من الصحة ولي يزيل شكوك الحكومة البريطانية اقترح أن تقوم الدولتان (فرنسا وبريطانيا) بإنكار الذات وإصدار تصريح مشترك يعلنان فيه استقلال زنجبار⁽⁷³⁾. وافقت حكومة بالمرستون الثانية من 1859 م - 1865 م⁽⁷⁴⁾. على طلب وزير خارجية فرنسا حول إصدار تصريح مشترك تتعهدان به الحكومتان باحترام استقلال مسقط وزنجبار واستناداً إلى ذلك صدر إعلان مشترك بين بريطانيا وفرنسا في باريس يوم 10 آذار 1862م يعترفان فيه باستقلال زنجبار ووافقت الحكومة البريطانية على ذلك الاقتراح على أن يتضمن التصريح المشترك استقلال مسقط أيضاً⁽⁷⁵⁾.

وبذلك تمت المرحلة الأخيرة من تمزيق الدولة العثمانية بتصديق الحكومتين الفرنسية والبريطانية على القرارات الخاصة بالتحكيم، واختتمت حقبة مهمة من تاريخ السلطنة العربية

والأفريقية بسبب تسلل المصالح البريطانية إلى شرق أفريقيا والتي أدت إلى انهيار الدولة العمانية سياسياً واقتصادياً، ولم يبق من السيادة العربية في شرق أفريقيا في المرحلة لاحقة إلا العلم السلطاني الأحمر على قلعة ممباسا.

6- دور حكومة الهند على عملية التحكيم.

يؤخذ على لجنة التحقيق وحكومة الهند البريطانية أنها ارتكبت العديد من التجاوزات في عملية التحكيم مما أثر سلباً في سير التحقيقات، والذي أدى بها إلى الاتجاه عمداً نحو الفصل بين القسم الأفريقي والقسم الآسيوي من الدولة الآسيوية من الدولة العمانية⁽⁷⁶⁾. والتي يمكن تلخيصها بما يأتي⁽⁷⁷⁾:

1- موقف السلطات البريطانية المتحيز إلى جانب السيد ماجد بن سعيد في عملية التحكيم منذ البداية لتحقيق رغبته في الاستقلال عن مسقط ويُعدّ ذلك تجاوزاً واضحاً للأعراف والقواعد المقبولة للتحكيم والعدالة في مثل تلك الأمور، إذ أن مبدأ العدالة كان يتطلب من تلك السلطات أن تقوم بإشراك أطراف أخرى في مثل ذلك الإجراء المصيري بالنسبة إلى شعوب المنطقة.

2- تأثير الدوائر البريطانية في قرارات التحكيم بتحقيق رغبته بأن يكون السيد ماجد بن سعيد الحاكم الفعلي في زنجبار وذلك ما أدى إلى خضوع لجنة التحقيق إلى أهداف السياسة البريطانية في سير التحقيقات وعدم حيادها.

3- أن وصية السيد سعيد لم تشر إلى التقسيم وإن الإشارة التي وردت في الوصية هو تخصيص المركبين كارولين وفيض الله هبة لبني المسلمين وهذا يدل على أن خزينة الدولة واحدة⁽⁷⁸⁾.

4- وجهت لجنة التحقيق تهماً إلى السيد ثويني بتعاطفه مع الفرنسيين وأنه كان يعمل ضمن مخططاتهم العدوانية ضد النفوذ البريطاني مما جعل لجنة التحقيق تقف إلى جانب السيد ماجد عقاباً للسيد ثويني الذي أراد الخروج من دائرة النفوذ البريطاني⁽⁷⁹⁾.

5- عدّت السلطات البريطانية قيام السيد ثويني بمراسلات مع أخيه السيد ماجد لحل الخلافات بينهم عن طريق مبعوثه محمد بن سالم إلى زنجبار بعد موافقته على مبدأ التحكيم تجاوزاً على عملية التحكيم؛ لأن ذلك يتعارض مع أهداف السياسة البريطانية وإصرارها على انفصال زنجبار عن مسقط⁽⁸⁰⁾.

7- الآثار السلبية المترتبة على تحكيم كاننج عام 1861م

كان لقرار التحكيم بفصل زنجبار عن مسقط سلبات كثيرة من أهمها:

1- أدى القرار إلى ضعف الصلات بين مسقط وزنجبار. كان من أهم ما أسفر عنه انفصال شطري الدولة العمانية أن أصبحت العلاقة بين مسقط وزنجبار علاقة مالية فقط زيادة على ذلك فقد

ترتب على انفصال زنجبار عن التبعية العمانية أن أخذ الطابع الأفريقي يغلب عليها نتيجة انقطاع صلته بالوطن الأم ومن ثم أخذت زنجبار تفقد مقوماتها العربية مما أدى إلى ذوبان عرب زنجبار في المجموعة الأفريقية⁽⁸¹⁾. وقد اتخذ السلطان ماجد عدداً من الإجراءات التي أدت إلى إضعاف الروابط بين مسقط وزنجبار ومن تلك الإجراءات:

أ- منع السفن العمانية من الملاحة في المياه الإقليمية لسلطنة زنجبار ما لم تكن رحلاتها لأغراض التجارة المشروعة، وذلك بحجة مكافحة تجارة الأسلحة والرقيق

ب- وقف تبادل الهدايا بين الزعماء والشيخوخ بين شرق أفريقيا وعمان بأمر السلطان ماجد.

ج - منع سكان وأهالي زنجبار من تأجير مساكنهم للتجار العرب المسلمين القادمين من عمان وشبه الجزيرة العربية إلا بشروط وقيود خاصة⁽⁸²⁾.

2- الضعف التي آلت إليه سلطنة زنجبار بعد فصلها عن الجزء الآسيوي مما جعلها عرضة للمطامع الأوروبية⁽⁸³⁾.

3- وقوف النفوذ البريطاني بالمرصاد لطموحات الزعامات الإسلامية الراغبة في التوسع وإقامة دولة لها كيائها ووزنها الإقليمي نموذجاً للدولة الناشئة التي حققت ذلك النجاح الذي تحسب حسابه بريطانيا، والتي تقتضي سياستها المتبعة التصدي لذلك التوسع والنمو الذي حققته الدولة العمانية.

4- قطع الطريق على قبيلة بني الحارث العمانية في شرق أفريقيا التي كانت تعمل على معارضة النفوذ البريطاني في زنجبار وعليه أن عملية التحكيم التي انتهت بتقسيم الدولة العمانية أدت إلى إضعاف شوكة المعارضين وقطع الطريق عن أي مساعدة يمكن أن يتلقوها من دولتهم الأم عُمان⁽⁸⁴⁾.

وبذلك كان لقرار التحكيم الأثر الفعال في ترسيخ النفوذ البريطاني في شرق أفريقيا لاسيما في زنجبار وتوابعها وذلك باتخاذ تدابير تسمح لها وتعينها على زيادة تحكمها السياسي والاقتصادي على السلطنة العربية في شرق أفريقيا بعد فصلها عن مسقط.

8- موقف بريطانيا من النزاعات بين السلطان ماجد وأخيه السلطان برغش على حكم زنجبار.

حاول برغش بعد وفاة والده أن ينتهز الفرصة لتحقيق أطماعه إذ أصبح قائد الأسطول البحري، وكونه أكبر أبناء السيد سعيد وسعياً منه للاستيلاء على السلطة غير مسار الأسطول واتجه إلى جزيرة "شونبي Chumbe" التي تبعد زهاء 8 كيلو متر جنوب جزيرة زنجبار⁽⁸⁵⁾.

وتحت جناح الظلام نقل جثمان والده على ظهر أحد القوارب إلى ميناء زنجبار وتم انزال الجثمان ودفنه بشكل سري في المقبرة السلطانية بجوار ابنه خالد⁽⁸⁶⁾. وفي الليلة نفسها حاول

برغش انتزاع السلطة من أخيه ماجد قبل معرفته بوفاة والده ومحاصرة قصره لإلقاء القبض عليه إلا أن خطته باءت بالفشل لعدم وجود السيد ماجد في القصر وعدم تمكنه من حشد العدد الكافي من المؤيدين له في زنجبار⁽⁸⁷⁾.

على الرغم من إخفاق السيد برغش الأولى في السيطرة على حكم زنجبار بقيت جهوده متواصلة من أجل تحقيق أهدافه، وهناك عوامل عديدة ساعدته على مواصلة خطته لتسلم السلطة والإطاحة بالسيد ماجد ومن أهمها:-

1- التحالف بين السيد برغش وقبيلة الحارث ضد السيد ماجد وكانت قبيلة الحارث تهدف من وراء ذلك التحالف إلى إضعاف سلطة البو سعيد في زنجبار لتحقيق أطماعهم للسيطرة على السلطة في شرق أفريقيا⁽⁸⁸⁾.

2- التحالف بين السيد ثويني حاكم عمان والسيد برغش للإطاحة بالسيد ماجد عن طريق الحملة العسكرية التي قادها السيد ثويني على زنجبار عام 1859م وتعاون السيد برغش معه بتأليب القبائل في زنجبار لاسيما قبيلة الحارث ضد السيد ماجد⁽⁸⁹⁾.

3- التعاون بين السيد برغش والقنصل الفرنسي في زنجبار لتحقيق أطماع السيد برغش للحصول على السلطة مقابل منح الفرنسيين امتيازات تجارية أكثر مما قررت معاهدة عام 1844م بين السيد سعيد وفرنسا إلى جانب تنازل السيد برغش لهم عن ميناء ممباسا⁽⁹⁰⁾.

أثار التقارب بين الفرنسيين والسيد برغش من جهة وبين الفرنسيين والسيد ثويني من جهة أخرى الحكومة البريطانية مما دفعها إلى اتخاذ موقف معارض لحركة السيد ثويني وبرغش معاً والوقوف بجانب السيد ماجد وتقديم جميع المساعدات اللازمة له على الصعيد السياسي والعسكري لإفشال مخطط الأخوين بالسيطرة على حكم زنجبار؛ لأن ذلك يتعارض مع أهداف ومصالح الحكومة البريطانية في المنطقة⁽⁹¹⁾.

بدأ السيد برغش وزعماء قبيلة الحارث بخلق الاضطرابات في زنجبار لزعت الأمن والاستقرار، ونبه القنصل البريطاني في زنجبار السيد ماجد على ضرورة التصدي لتحركات السيد برغش وزعماء الحارث وأكد له وجود معلومات تؤكد أن برغشاً يخطط للاعتداء على حياته، غير أن السيد ماجد كان متردداً باستخدام القوة في زنجبار حرصاً منه على عدم سفك الدماء البريئة من الأطفال والنساء⁽⁹²⁾.

بعد أن أصبح موقف قبيلة الحارث يشكل خطراً واضحاً على أمن واستقرار زنجبار اضطر السيد ماجد إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ضدهم ففي 7 تموز 1859م حجز كبار زعماءهم ولكن إدراكاً منه لتجنب البلاد نتائج لا تحمد عقباها أطلق سراح العديد منهم مقابل ضمان حسن سلوكهم والتعهد بطاعة أوامره⁽⁹³⁾. باستثناء مئة منهم وهم كل من الشيخ عبدالله بن سالم بن

عيسى البرواني، ومحمد بن سالم البرواني، ومحمد بن ناصر بن عيسى، وجمعة بن راشد، وسلطان بن سيف اليعربي⁽⁹⁴⁾. وأحدث ذلك استياء شديد بين أفراد قبيلة الحارث التي جمعت عبيدها وهددت بإشعال النار في المدين إن لم يفرج عن زعمائهم إلا أن موقف السيد ماجد كان شديداً وأجبرت على التفرق⁽⁹⁵⁾.

اتجه السيد ماجد بن سعيد بعد تصفية شيوخ الحارث إلى التصدي لمؤامرة أخية السيد برغش الذي تظاهر في أول الأمر بالرضوخ لمطالب السيد ماجد ومنها تسريح القوات التي كانت تعمل معه والاستعداد لترك زنجبار والتوجه إلى مسقط⁽⁹⁶⁾.

إلا أن برغشاً لم يلتزم بوعده وكان يناور مع أخيه السيد ماجد لكسب الوقت لمصلحته وتجميع أتباعه والاتصال مع أفراد أسرته للحصول على الدعم اللازم منهم لاسيما أخوه عبد العزيز واختاه السيدة خولة، والسيدة سالمة، وبناتا أخيه السيد خالد وهن كل من شيميو وفارشو، وعقد برغش عدة اجتماعات سرية مع أتباعه في بيوت أخواته متخذاً الحيلة والحذر لكي لا تصل أخبار هذه الاتصالات إلى أخيه السيد ماجد⁽⁹⁷⁾.

بعد أن كشف السيد ماجد مخططات أخيه السيد برغش طلب منه مغادرة زنجبار إلا أنه رفض ذلك مما اضطر السيد ماجد إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله في المدينة ومراقبة البيت ووضع أعداد من الجنود حول البيت وقطع الاتصالات عن برغش بشكل نهائي⁽⁹⁸⁾، وفي الوقت الذي فيه بيت برغش محاصراً كان أتباعه يعملون على تخزين الأسلحة والذخائر والمؤن في مزرعة مارسيل استعداداً للمقاومة والحصار⁽⁹⁹⁾. وكانت الاتصالات السرية جارية بين برغش وأتباعه المناصرين له في الخارج عن طريق أخته سالمة وخولة كقناة اتصال وبدأ التخطيط لنقل مركز المؤامرة إلى مزرعة مارسيل⁽¹⁰⁰⁾.

ونفذت خطة تهريب برغش من منزله في المدينة إلى المزرعة مارسيل ليلة الثامن من تشرين الأول 1859م عن طريق خولة وسالمة مع مرافقة أعداد كبيرة لهما بالذهاب إلى بيت برغش ومخادعة الحرس الذي كانوا حول البيت والتمكن من تنفيذ الخطة وتهريب برغش وأخيه عبد العزيز مختفين بزي نسائي حتى لا يعرفهم الجنود وسط موكب النساء السلطاني وتم نجاح الخطة⁽¹⁰¹⁾. وتهريب برغش وأخيه عبد العزيز إلى مزرعة مارسيل، وأخذ أتباعه من قبيلة الحارث والأفارقة يجتمعون حوله استعداداً لمواجهة حاسمة بين برغش وأخيه السيد ماجد⁽¹⁰²⁾.

استخدم السيد ماجد الأسلوب الدبلوماسي وأجرى مفاوضات مع برغش لإقناعه بمغادرة المزرعة وتطبيق الأوامر حقناً للدماء⁽¹⁰³⁾. غير أن السيد برغشاً لم يتمثل لأوامر السيد ماجد وقرر استخدام أسلوب المقاومة مما اضطر السيد ماجد أن يهاجم برغشاً وأعوانه من الحارث بضغط من القنصل البريطاني⁽¹⁰⁴⁾.

تقدم السيد ماجد على رأس قوة تتألف من خمسة آلاف مقاتل تجاه مزرعة مارسل واستعان بالقوات البريطانية التي أمدته بالمدافع والجنود وأخذت قوات السيد ماجد نهجم مزرعة مارسيل بالقنابل واستمرت المعركة حتى غروب الشمس ووقع من القتلى بين الطرفين وفي أثناء الليل تراجع السيد ماجد وقواته للاستراحة فاستغل برغش ذلك من المزرعة إلى منزله في المدينة⁽¹⁰⁵⁾.

تقدمت قوات السيد ماجد في صباح 16 تشرين الأول 1859م باتجاه مزرعة مارسيل وتم تدميرها بشكل كامل ولم يعثر على برغش واتباعه⁽¹⁰⁶⁾. ولما علم السيد ماجد بخروج برغش إلى منزله في مدينة زنجبار أرسل إليه مبعوثاً للتفاوض معه بالخروج من المدينة زنجبار أرسل إليه مبعوثاً للتفاوض معه بالخروج من المدينة إلا أن برغشاً لم يستجب لذلك مما اضطر السيد ماجد إلى الاستعانة بالقوات البريطانية ومهاجمة قصر برغش بالقنابل مما اضطره إلى الاستسلام واقتيد إلى بيت السيد ماجد وكتب تعهداً بترك الأراضي الخاضعة للسيد ماجد وإلى الأبد وأقسم بالقرآن الالتزام بذلك وجاء في القسم "أقسم أن لا أسمع مرة أخرى إلى نصيحة من الفرنسيين ولا من الحارث ولا من أي أحد باستثناء الحكومة البريطانية"⁽¹⁰⁷⁾.

تم نفي برغش وأخيه عبد العزيز وثمانية وعشرين من أتباعه في 21 تشرين الأول 1859م على متن السفن أس Asse متوجهاً إلى مسقط ومنها إلى منفاه في بومباي⁽¹⁰⁸⁾. وفي كانون الأول 1860م منحه الحكومة البريطانية منزلاً للإقامة وراتباً سنوياً قدره ألف روبية، واستقر هناك ما يقارب ثمانية عشر شهراً⁽¹⁰⁹⁾.

ويبدو مما تقدم أن موقف بريطانية المناهض لحركة برغش وقبائل الحارث لأنه ليس من مصلحتها أن يحكم زنجبار حاكم قوي يتمتع بآرائه الاستقلالية وموقفه المعادي للسياسة البريطانية كالسيد برغش لذلك فضلت الوقوف إلى جانب السيد ماجد المساند لسياسة الحكومة البريطانية وذلك ما يسهل عليها تنفيذ مخططاتها الاستعمارية وضرب المقاومة الوطنية في شرق أفريقيا.

9 - أثر السياسة البريطانية على العلاقة بين عمان وزنجبار 1866م - 1870م

تدهورت علاقة عمان مع زنجبار بعد قرار تحكيم كاننج الصادر عام 1861م والمتضمن فصل زنجبار عن عمان مما أثر على حركة الملاحة التجارية بين البلدين بسبب الإجراءات التي اتخذها السيد ماجد بمنع السفن العمانية من الملاحة في مياه زنجبار إلا وفق ضوابط شرعية⁽¹¹⁰⁾. وكان للسيد ماجد أهداف سياسية تتمثل بالتخلص من دفع الإعانة السنوية لأخيه السيد ثويني لفك آخر ارتباط بينه وبين مسقط⁽¹¹¹⁾.

جاءت الفرصة المناسبة لتحقيق تلك السياسة بعد اغتيال أخيه السيد ثويني حاكم عمان على يد ابنه سالم عام 1866م لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات المتدهورة مع مسقط ومحاولة

السيد ماجد التنصل من دفع المعونة السنوية⁽¹¹²⁾. معلنا ذلك في رسالته إلى الحاكم العام في الهند عن طريق القنصل البريطاني في زنجبار التي تضمنت ما يأتي: ⁽¹¹³⁾

1- إن ترتيب دفع مبلغ 40,000 ريال سنوياً لمسقط كان أمراً شخصياً بيني وبين أخي وليس بين ذريتي وذريته.

2- إن السيد سالماً قاتل أبيه لا يحق له وراثة العرش ولا يحق له المطالبة بالمعونة التي كانت تدفع لأبيه.

3- مطالبة السيد ماجد بدفع دية قتل أخيه ثويني من ابنه سالم.

لم تقتصر أهداف السلطان ماجد على قطع الإعانة السنوية بل تعددت طموحاته بالاستيلاء على مسقط مستغلاً الظروف التي أعقبت مقتل السلطان ثويني في عمان وعدم اعتراف الحكومة البريطانية بالسيد سالم سلطاناً على عمان⁽¹¹⁴⁾.

إلا أن تغيير الحكومة البريطانية لسياستها تجاه سالم بن ثويني وممارستها الضغوط عليه لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية من جهة أخرى جعلتها تعترف بالسيد سالم سلطاناً على عمان، وفي الوقت نفسه تبنت حقوقه بالحصول على المعونة السنوية من زنجبار⁽¹¹⁵⁾. وأكدت الحكومة البريطانية أن قرار التحكيم أكد أن المعونة السنوية ليست ارتباطاً شخصياً بين السلطان ماجد والسلطان ثويني بل هو التزام دائم من لدن سلاطين زنجبار تجاه سلاطين مسقط⁽¹¹⁶⁾.

اضطر السلطان ماجد نتيجة الضغوط البريطانية إلى دفع المعونة المالية المستحقة لمسقط إلى الخزينة العامة لحكومة بومباي التي بدورها تقوم بتسليمها إلى السيد سالم عن طريق القنصل البريطاني في مسقط العميد بيلي Pelly لكي لا يتعامل السلطان ماجد بشكل مباشر مع قاتل أخيه⁽¹¹⁷⁾. وذلك استمرت العلاقة بين عمان وزنجبار بهذه الطريق حتى أطيح بالسلطان سالم على يد الإمام عزان بن قيس⁽¹¹⁸⁾. عام 1868م - 1871م وبعث الإمامة في عمان من جديد⁽¹¹⁹⁾.

وسمحت الظروف للسلطان ماجد مرة ثانية كي يتخلص من دفع المعونة السنوية لمسقط ويتوجيه من حكومة الهند للضغط على حكومة الإمام عزان بحجة إن الإمام لا ينتمي إلى الفرع الأصلي لأسرة البو سعيد، لأن سياسة الإمام عزان لا تتسجم مع أهداف السياسة البريطانية⁽¹²⁰⁾.

دفعت سياسة الإمام عزان لاستمالة رؤساء القبائل إلى جانبه ومحاولته القيام بانقلاب على السلطان ماجد وضم زنجبار إلى سلطته⁽¹²¹⁾، الأمر الذي أدى إلى تحرك السلطان ماجد وقام بإجراء اتصالات مع أخيه السيد تركي بن سعيد في الهند أواخر عام 1869م وذلك بالتخطيط

لحركة يتزعمها تركي للإطاحة بالإمام عزان مقابل تحمل السلطان ماجد جميع النفقات التي تتطلبها تلك الحركة⁽¹²²⁾.

كان الدعم المالي المقدم من زنجبار للسيد تركي بن سعيد أثر مهم في مواصلة جهوده للتصدي للإمام عزان بن قيس واستعادة الحكم عن طريق تقديم الأموال للزعماء والشيخ وتحريضهم على التخلي عن تأييد الإمام والانضمام إلى جانب حركته⁽¹²³⁾.

بلغت قيمة المساعدات المالية التي وصلت إلى السيد تركي بن سعيد من السلطان ماجد قرابة 20 ألف ريال نمساوي لإنفاقها على حملته وتعهده السلطان ماجد بدفع 30 ألف ريال أخرى مجرد استيلاء تركي على أحد الموانئ العمانية وتمكن تركي بفضل المساعدات المالية من حكومة زنجبار ومساعدة الحكومة البريطانية له لتسهيل مهمة العودة من الهند والتحرك بحرية ضد الإمام عزان وعلى مواصلة جهوده بعقد التحالفات مع الشيخ، وفي أيلول 1870م تمكن من تحقيق الانتصارات على عزان على الرغم من وفاة السلطان ماجد عام 1970م استمر السيد تركي من تحقيق انتصاراته حتى تمكن عام 1871م من قتل الإمام عزان على أسوار مدينة مطرح في أثناء القتال لينتهي بذلك حكم الإمامة وإعادة السلطة إلى فرع البو سعيد⁽¹²⁴⁾.

ويبدو مما تقدم أن السياسة البريطانية كان لها دور في الصراعات المحلية بوقوفها إلى جانب الزعماء حسب ما تقتضيه مصالحها السياسية والتجارية واستخدام الأساليب الدبلوماسية للضغط على الحكام المحليين. وفي حالة فشل الدبلوماسية تلجأ إلى استخدام الأساليب العسكرية لتحقيق مصالحها وعدم السماح لأي جهة تعارض مصالحها وسياستها في السيطرة على الحكم في المنطقة.

الاستنتاجات والخاتمة

1- كان بداية توجه بريطانيا نحو زنجبار بحجة محاربة تجارة الرقيق والتي كانت تدر أرباحاً طائلة لحكام البو سعيد، فأرادت بريطانيا حرمانهم من ذلك المورد الاقتصادي وذلك قوتهم ونفوذهم في شرق أفريقيا.

2- سعت بريطانيا إلى توثيق علاقاتها السياسية والاقتصادية في شرق أفريقيا وذلك لإبعاد منافسيها عن المنطقة لاسيما الولايات المتحدة التي كانت لها نشاطات ملموسة في تلك المنطقة الغنية من أفريقيا، وأصبح للقنصلية في زنجبار دور مهم وأساسي في خدمة المصالح البريطانية، في حين كانت رغبة السيد سعيد الاستفادة من تواجد بريطانيا في تحقيق أهدافه وأحلامه التوسعي في شرق أفريقيا.

3- استغلال بريطانيا حالة الخلاف بين الأخوة أولاد سعيد بعد وفاته لإضعاف وتقسيم الدولة العمانية، وذلك لأن السيد سعيد لم يحسم مسألة وراث العرش بين أبنائه قبل وفاته وبذلك

- أفشلت بريطانيا مشروع السيد ثويني من توحيد الدولة العمانية بشطريها الآسيوي والأفريقي باستخدام القوة. وجعلت العلاقة بين شطري الدولة العمانية علاقة مالية على أن يدفع السيد ماجد حاكم زنجبار مبلغاً مالياً سنوياً لأخيه السيد ثويني حاكم مسقط.
- 4- كان للتنافس البريطاني ومصالح كلا الدولتين أثر واضح في تقسيم الدولة العمانية واضعافها، وقد تبين ذلك من خلال التصريح البريطاني - الفرنسي المشترك عام 1862م.
- 5- كان للموقف البريطاني المنحاز خلال اللجان التي شكلت بخصوص حسم الخلاف بين الأخوين السيد ماجد من خلال تدخلها في لجنة كاننج عام 1861م لصالح السيد ماجد. كما أقدمت على إفشال خطة السيد برغش بالسيطرة على حكم زنجبار بعد وفاة والده.
- 6- ساهمت بريطانيا في الحفاظ على مصالحها في زنجبار عن طريق توطيد حكم السيد ماجد على زنجبار وذلك بمساعدته في القضاء على منافسيه ومنهم قبيلة الحارث التي كانت تعدّ أكبر قوة تهدد سلطة السيد ماجد في زنجبار.
- 7- عملت بريطانيا على استمرار دفع الإعانة السنوية التي كان يقدمها حكام زنجبار لحكام مسقط وذلك لترتيب أوضاع مسقط لاسيما بعد ظهور خطر الإمام عزان بن قيس ومحاولته السيطرة على مسقط مما دفع بريطانيا إلى الطلب من السيد ماجد إلى مساعدة أخيه السيد تركي بن سعيد للقضاء على تلك الحركة التي انتهت بمقتل الإمام عزان بن قيس عام 1870م على يد السيد تركي بن سعيد.

الهوامش

- (1) P. J. M. Mcewan, Nineteen – Century Africa, University Press, 1968, p.198.
- (2) أرل بيدول، الاتفاقيات الدولية مع سلطنة عُمان، حصاد ندوة الدراسات العمانية، المجلد الثامن، سلطنة عمان، 1980م، ص206.
- (3) وليم الرابع : خدم في البحرية البريطانية عندما كان شاباً، تزوج من الملكة ادلياد Adelaide وكان يتميز بالحكمة والخبرة السياسية . آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث 1795م – 1870م ترجمة سوسن فيصل الساحر، ويوسف محمد أمين، دار المؤمون للترجمة والنشر، ج2، بغداد، 1992م، ص392.
- (4) صلاح العقاد، جمال زكريا قاسم، زنجبار، القاهرة، 1959م، ص95.
- (5) الملكة فكتوريا: أصبحت ملكة على بريطانيا عام 1877م وامبراطورة عام 1877م تزوجت عام 1840م من ابن عمها الأمير ألبرت، وكان له تأثير كبير في شخصيتها وتعد أول ملكة تستغل بنكغام Buckingham قصرًا للأسرة الحاكمة في لندن توفيت عام 1901م في جزيرة وايت. ينظر: بالمر، مصدر سابق، ص371.
- (6) روبرت كوجان: وصل كوجان مع زوجته وأفراد أسرته إلى جزيرة زنجبار عام 1835م واستقر فيها وكيلاً لإحدى الشركات التجارية البريطانية في زنجبار، وفي عام 1837م ذهب إلى الهند وقدم تقريراً إلى الحاكم العام للهند بين فيه أن السيد سعيد يرغب في تشجيع الرعايا البريطانيين من الهنود للإقامة في مملكته في شرق أفريقيا وأن هؤلاء ستواجههم مشكلة عدم وجود قنصل بريطاني ينظم شؤونهم ويرعى حقوقهم، غانم

- محمد رميض العجيلي، أثر السياسة البريطانية على الدور العربي في شرق أفريقيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، 1991م، ص113.
- (7) سليمان بن عمير المخدوري، الأوضاع الاقتصادية في شرق أفريقيا في عهد السيد سعيد بن سلطان البو سعدي 1804م - 1866م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، 2006م، ص90.
- (8) غانم محمد رميض العجيلي، مصدر سابق، ص113.
- (9) Saldanha, précis f correes the Affairs of the Gulf, 1801 – 1853, pondance Regarding Vol. VIII, London, p.235 S.R.B.G.NOxxiv pp.250 – 251.
- (10) مكنز همرتون: أول قنصل بريطاني عين من لدن حكومة لندن عام 1841م في زنجبار لرعاية المصالح البريطانية في شرق أفريقيا، وظل همرتون يشغل لمدة 16 عام حتى وفاته عام 1857م Coupland, R, East Affrica and It`s Invadors, most Earlist Tine to the death of Seyid Sidin 1856, Oxford, 1961, p.378.
- (11) سمير محمد علي أبو ياسين، العلاقات العمانية البريطانية 1798م - 1856م، البصرة 1981م، ص293.
- (12) هولنجرورث، زنجبار 1890م - 1913م، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، 1968م، ص7.
- (13) عبد العزيز محمد منصور، التطور السياسي لقطر من الفترة 1898م - 1916م، الكويت، 1975م، ص67.
- (14) غانم محمد رميض العجيلي، ص120.
- (15) S.R.B.G. No. XXIV pp.660 – 661.
- (16) ناجية محمد صالح الخريجي، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسلطنة زنجبار الإسلامية بشرق أفريقيا، أطروحة دكتوراه، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 1993م، ص134.
- (17) صلاح العقاد، جمال زكريا قاسم، زنجبار، مصدر سابق، ص102.
- (18) غانم محمد رميض العجيلي، مصدر سابق، ص121.
- (19) R.W.Bailey, G.M.S, Record of Oman 1867 – 1964 Vol. 1, historical Affairs to 1871, Bucknham, England, 1988, p.89.
- (20) عبد الله بن عبد العزيز الجوير، التطور السياسي لسلطنة مسقط وعمان من الانقسام إلى الحماية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، الرياض، 1406 هجرية، ص46.
- (21) محمد حامد عبدالله، علاقة بريطانيا بـ زنجبار في عهد السلطان برغش 1870م - 1888م، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية 1977م، ص42.
- (22) Lyne, R.N, Zangibar in Porary Time, London, 1965, p.48.
- (23) ماكس فون أونهايم، رحلة إلى مسقط عبر الخليج، مراجعة وتدقيق: محمود كيو، ط1، بيروت، 2007، ص110.
- (24) Lyne, op, cit, p,49
- (25) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد وشرق أفريقيا منذ تأسيساً وحتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان 1741م - 1970م، دبي، 2000، ص242.

- (26) جون - ب - كيلي، بريطانيا والخليج العربي 1795م - 1870م ترجمة: محمد أمين عبدالله، ج2، مسقط 1979م، ص237.
- (27) أحمد باغي إسماعيل، العلاقات البريطانية العمانية في القرن التاسع عشر، مجلة الدارة، العدد الثالث، السنة السادسة، الرياض 1981م، ص134. جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد، 1741م - 1970م، مصدر سابق، 234.
- (28) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد، 1741م - 1970م، مصدر سابق، ص 234.
- (29) مركز دراسات الوحدة العربية، موسوعة عمان، الوثائق السرية، المجلد الأول، خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العمانية وانحسار دورها، إعداد وترجمة: محمد أمين عبدالله الحارثي، بيروت، 2007م، ص485.
- (30) كان مبعوثاً للسيد سعيد لدى حكومة إيران لتسوية الخلافات بينه وبينهم حول موضوع استجار ميناء بندر عباس، أنظر: سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية 1862م - 1865م، ط1، دبي، 1989م، ص81.
- (31) المصدر نفسه، ص81.
- (32) ودل فيليبس، تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبدالله، ط2، عمان، 1983م، ص146.
- (33) سلطان بن محمد القاسمي، مصدر سابق، ص81.
- (34) المصدر نفسه، ص81.
- (35) سنى عبد الجبار الطائي، دور السياسة البريطانية في تقسيم السلطنة العربية الأفريقية، مجلة الوثيقة، العدد الثاني عشر، مركز الوثائق بدولة البحرين، 1988م، ص146.
- (36) Bailay, op. cit. p.90.
- (37) سلطان بن محمد القاسمي، مصدر سابق، ص 85.
- (38) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص486.
- (39) صادق عبد واني، الدولة العُمانية نشأتها وازدهارها، ندوة الدراسات العمانية، المجلد الثاني، وزارة التراث القومي والثقافي، سلطنة عمان، 1980م، ص120.
- (40) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي منذ العصور الحديثة حتى أزمة 1990م - 1991م، القاهرة، 1991م، ص129.
- (41) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص 487.
- (42) المصدر نفسه، ص493.
- (43) المصدر نفسه، ص494.
- (44) Bailay, op. cit. p.91.
- (45) بيرسي بادجر، كان متخصصاً بتاريخ عُمان، قام بترجمة كتاب "الفتح المبين من سيرة السادة البوسعيدين" لابن زريق والذي حصل عليه من السيد ثويني في مسقط أثناء مشاركته في عملية التحكيم، وقام بادجر بترجمته إلى الانكليزية ونشر في عام 1871م تحت عنوان History of the Lmams and Lmms and syyids of Oman by Salil Ibn Razki form A,H661 - 1856.
- رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب، 2009م، ص20.

- (46) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص 511.
- (47) سلطان بن محمد القاسمي، مصدر سابق، ص 162.
- (48) المصدر نفسه، ص 193.
- (49) سني عبد الجبار الطائي، مصدر سابق، ص 148.
- (50) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص 513.
- (51) صادق عبد واني، مصدر سابق، ص 123.
- (52) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد، 1741م - ش 1970م، مصدر سابق، ص 251.
- (53) جون كلي، مصدر سابق، ص 254، سلطان بن محمد القاسمي، مصدر سابق، ص 350 - 354.
- (54) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عُمان، 1974م - 1970م، المصدر السابق، ص 251.
- (55) صادق عبد واني، المصدر السابق، ص 259 - 260.
- (56) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عُمان، 1741م - 1970م، مصدر سابق، ص 253.
- (57) Lngams W.H.Zanzibar`s History and It people , London, 1967, Treaties and Engagrrnent , Relating to Arabia and the Persian p. 164: aitchison, C.U.H Gulf, fol . 11 Arehive Edition Oxford 1987. Pp.302- 304.
F.O. 248/ 701, to Latter the right Honeble look Cecрге
- (58) F.Question , for will , the Znmarsh 6899 Curzon, G.M, Persand partisan Questio, London, 1960, p.437.
- (59) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عُمان 1741م - 1970م، المصدر السابق، ص 254.
- (60) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص 536.
- F.O. 60 / 642. From Captain Captain p.2.
- (61) Majesty s cousul and political Agant at Maseat to H.S. Barns , Esq cox, His Britannic C.S.L., Sectary t the Government of India in the Foreign Departmnet.
- (62) جون كلي، مصدر سابق، ص 266.
- (63) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المصدر السابق، ص 537.
- (64) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عمان 1741م - 1970م، مصدر سابق، ص 255.
- (65) المصدر نفسه.
- (66) سلطان بن محمد القاسمي، مصدر سابق، ص 288 - 289.
- (67) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، المصدر السابق، ص 538.
- (68) المصدر نفسه، ص 538 - 539.
- (69) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج العربي، القاهرة، 1956م، ص 146
- (70) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عُمان، 1749م - 1970م، مصدر سابق، ص 256.
- (71) جون رسل : (1792 - 1878) سياسي بريطاني تولي رئاسة الوزراء في بريطانيا مرتين من 1846م - 1878م ومن 1865م - 1866م، وهو من رار وكان من المدافعين عن الإصلاح البريطاني وفي عام 1832م أصبح زعيماً للمعارضة وفي 1846م أصبح رئيساً للوزراء عندما هزم المحافظون، تقاعد عام 1865م.

[http:// ar.Wikipedia.org](http://ar.Wikipedia.org) wik:-

- (72) غانم محمد رميض العجيلي، مصدر سابق، ص 159.
- (73) Cray, Zanzibar and the Coaste Beld in : R. Oliver and G. Mathew. History of East Africa, Vol. II Londn 1963, p.233.
- (74) بالمرستون هنري جون 1784م - 1865م أصبح عضواً نيابياً (برلمانياً) في حزب المحافظين عام 1807م وظل في مجلس العموم ثمانية وخمسين عام، وكان وزيراً للحرب عام 1809م - 1828م، ووزيراً الخارجية للأعوام 1830م - 1841م وأصبح رئيساً للوزراء خلفاً لابردنتي توفي عام 1865م: آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث 1795م - 1890م، ترجمة: فيصل يوسف الساحر ويوسف محمد أمين، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد 1992م، ج2، ص ص 161 - 162.
- (75) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة حكومة الهند في الخليج العربي 1858م - 1914م، دراسة وثائقية، الرياض، 1982، ص 111.
- (76) كلي، مصدر سابق، ص 250 - 251.
- (77) المصدر نفسه، ص 251.
- (78) سلطان بن محمد القاسمي، مصدر سابق، ص 358.
- (79) جاد محمد طه، دور بريطانيا في تفكيك سلطنة زنجبار، القاهرة، 1966م، ص 103.
- (80) سلطان بن محمد القاسمي، مصدر سابق، ص 236.
- (81) جمال زكريا قاسم، دولة البو سعيد في عُمان، 1741م - 1970م، مصدر سابق، ص ص 257 - 258.
- (82) جمال زكريا قاسم، أثر الاستعمار الأوربي في تفكيك الروابط بين الخليج العربي وشرق أفريقيا، من أعمال الندوة الدولية لتاريخ شرق الجزيرة العربية، الدوحة 1977م، ص 823.
- (83) شوقي عطا الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الدوحة 1987م، ص 654.
- (84) جون كلي، مصدر سابق، ص ص 239 - 240.
- (85) أحمد محمود المصري، عودة التاريخ، سلطنة عمان، 1980م، ص 24.
- (86) Coupland , op. cit. p. 553..
- (87) سالمة بنت السيد سعيد بن سلطان، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسين القيسي، سلطنة عُمان، 1974م، ص 159.
- (88) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص 503.
- (89) المصدر نفسه.
- (90) صلاح العقاد، جمال زكريا قاسم، زنجبار، مصدر سابق، ص 123.
- (91) جميلة معد العيسى، النفوذ البريطاني في عمان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، القرن الثالث عشر الهجري، ط1، الرياض، 2005م، ص 387.
- (92) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص 503.
- (93) مصطفى إبراهيم الجبو، زنجبار في ظل الحكم العربي 1832م - 1890م، سلطنة عُمان، 2007م، ص 63.

- (94) عيسى بن ناصر بن عيسى الاسماعيل، زنجبار والتهافت الاستعماري وتجارة الرقيق، الترجمة من اللغة السواحلية : مبارك بن خلفان الصباحي، مسقط، 1992م، ص34.
- (95) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص503.
- (96) محمد حامد عبدالله، مصدر سابق، ص 45.
- (97) مصطفى إبراهيم الجبو، المصدر السابق، ص 63.
- (98) Lyne, op, cit, p,54.
- (99) مارسيل: مزرعة تقع شرق زنجبار على بعد 7 كيلو مترات كانت للسيد خالد بن سعيد وورثتها ابنتاه من بعده عرفت بهذا الاسم نسبة إلى أحد الموانئ الفرنسية، أطلق برغش عليها هذا الاسم تقريباً للفرنسيين سالمه بنت السيد سعيد، مصدر سابق، ص267.
- (100) عيسى بن ناصر الاسماعيل، مصدر سابق، ص 34.
- (101) سالمه بنت السيد سعيد، المصدر السابق، ص 267.
- (102) ليلى بنت سعيد سعيد بن حمدان اللكمي، التاريخ السياسي والحضاري في عهد السلطان برغش بن سعيد 1870م - 1888م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس بن سعيد الآداب، 2009م، ص16.
- (103) ناصر بن عبدالله الريامي، زنجبار شخصيات وأحداث 1828م - 1972م، ط1، لندن، 2009م، ص312.
- (104) رياض نجيب الريس، صحافيان ومدينتان في رحلة إلى سمرقند وزنجبار، ط1، بيروت، 1997م، ص263.
- (105) Lyne, op, cit, p,55.
- (106) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص504.
- (107) المصدر نفسه، ص 504 - 505.
- (108) ليلى بنت السيد سعيد، مصدر سابق، ص17.
- (109) محمد حامد عبدالله، مصدر سابق، ص 45.
- (110) سنى عبد الجبار الطائي، مصدر سابق، ص 153، مصطفى إبراهيم الجبو، مصدر سابق، ص 97.
- (111) مصطفى إبراهيم الجبو، مصدر سابق، ص 97.
- (112) Kumar, India and the Gulf Region 1858 -1907, India , 1965, p.62.
- (113) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص542.
- (114) مصطفى إبراهيم الجبو، مصدر سابق، ص 97.
- (115) Peterson, J.E.,: Oman in the Twentieth century, people, London, 1967.
- (116) موسوعة عُمان، الوثائق السرية، مصدر سابق، ص 549.
- (117) المصدر نفسه، ص 551.
- (118) عزان بن قيس: هو ابن قيس بن عزان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي تم انتخابه إماماً لعُمان من أهل الحل والعقد وهم كبار الفقهاء وشيوخ القبائل على وفق التقاليد الاباضية، ثم تبع ذلك بيعة عامة في الاسبوع الثاني من شهر تشرين الأول عام 1868م واستمر في حكم عُمان إلى عام 1871م، قتل في

المعركة التي دارت بينه وبين تركي بن سعيد في مرج. رياض جاسم الأسدي، مصدر سابق، ص ص 82 – 104.

(119) صلاح العقاد، جمال زكريا قاسم، زنجبار، مصدر سابق، ص 129.

(120) مديحة أحمد درويش، مصدر سابق، ص 127.

(121) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج العربي، القاهرة، 1952م، ص 53.

(122) مصلح محمد عبد العيساوي، التطورات الداخلية في عمان وعلاقاتها الخارجية 1888م – 1913م، رسالة ماجستير، جامعة بغداد كلية الآداب، 1992م، ص 34.

(123) روبرت جيران لاندن، عمان منذ عام 1856م سيراً ومصيراً ترجمة محمد أمين عبدالله، سلطنة عمان، 1970م، ص 284.

(124) مديحة أحمد درويش، مصدر سابق، ص 127.